

## كارثة عدن بعدما غادرها الاستعمار



العرب

لا حاجة إلى تكرار أن النظام في اليمن الجنوبي انتهى مع نهاية الاتحاد السوفييتي، بل كان مؤشرا إلى نهاية الاتحاد السوفييتي، عندما حصل انفجار 13 كانون الثاني - يناير 1986. المخيف الآن أن الجهل يعم اليمن كله، شماله وجنوبه ووسطه. أخطر ما في الأمر أن ليس هناك من يريد أن يسأل نفسه سؤالا في غاية البساطة: ما هي مسؤولية اليمنيين في ما يتعلق بما حل ببلدهم؟ على العكس من ذلك، هناك هرب إلى الأمام لا يدل عليه سوى التمجد بـ"ثورة 14 أكتوبر" بدل تذكر الكارثة التي حلت بعدن وغير عدن يوم غادرها البريطانيون إلى غير رجعة.

البريطاني إرثا كان يمكن البناء عليه. للتذكير فقط، إن المحطة الكهربائية الأولى في شبه الجزيرة العربية كانت في عدن وقد افتتحت في العام 1926. أما أول ناد لكرة المضرب، فقد تأسس في عدن في السنة 1901. نعم 1901. كان على كل يمني يريد أن يصبح غنياً الذهاب إلى عدن التي كانت رمزاً للازدهار. لعل أهل تعز أكثر من يعرف ذلك. كان هؤلاء يعرفون أيضا أن شركات بناء لبنانية مثل "كات" و"فلسطينية" مثل "سي.سي.سي" كانت تعمل انطلاقاً من عدن. كانت عدن إحدى أهم المدن العربية. قضت الشعارات الثورية الفارغة والمبادئ الماركسية على عدن وعلى ما كان يمكن أن يخلق بداقلاً للحياة في اليمن الجنوبي.

كان يوجد في اليمن الجنوبي بكل بساطة نظام، لم يستوعب القيمون عليه أهمية المحافظة على إرث الاستعمار البريطاني وتطوره نحو الأفضل. نسي هؤلاء أن لا قيمة لبلد أراد أن يكون مجرد موطن قدم للاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، فصار بعد ذلك موطن قدم لـ"القاعدة" التي نسفت المدمرة "كول" في ميناء عدن في السنة 2000 أيام الوحدة اليمنية التي شهدت تدهوراً على كل صعيد في كل المحافظات الجنوبية، خصوصاً بعد حرب 1994 عندما اجتاحت ميليشيات الإخوان المسلمين الجنوب. أين كان اليمن الجنوبي وأين صار؟ لا يتحمل الاستعمار البريطاني أي مسؤولية في ذلك. ترك الاستعمار

بين 1967 و1990 تاريخ تحقيق الوحدة مع الشمال، لم يكن سوى سلسلة من الحروب الأهلية سبقها التخلّص من كل الانتلجنسيا اليمنية، من تجار ومثقفين وسياسيين ناجحين يعرفون المنطقة والعالم ومنفتحون عليه. حقّق النظام اليمني الذي شهد اقتتالاً بين فترة وأخرى بين الرفاق نجاحاً منقطع النظير في تخليص اليمن الجنوبي من النخبة الناجحة فيه، بما في ذلك يهود عدن والتجار اليهود الذين انتقلوا إلى أماكن أخرى قريبة من بينها كينيا. لم يعد هناك مجال سوى لأشبه مثقفين كانوا يؤمنون بجمال عبدالناصر في البداية ثم أصبحوا ماركسيين في مجتمع قبلي!

الذي كان ثالث أهم ميناء في العالم بسبب موقعه الاستراتيجي ومياهه العميقة.

لا يمكن الاستخفاف بالتضحيات التي قدّمها أهل الجنوب اليمني للتخلّص من الاستعمار البريطاني، لكن لا يمكن في الوقت ذاته تجاهل أن بريطانيا لم تكن مستعدة للبقاء طويلاً في تلك المنطقة لأسباب خاصة بها تعود إلى تقلص إمكاناتها الذاتية إلى حد بعيد. صارت بريطانيا دولة فقيرة وكان لا بد من وصول مارغريت تاتشر إلى السلطة في العام 1979 كي يستعيد الاقتصاد البريطاني حيويته. استعادها في ظل ظروف ومعطيات مختلفة عن الماضي وكل البعد عن أحلام الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

من يستمع إلى القصائد المتبادلة بين قياديين يمينيين وإلى خطاب هؤلاء في ذكرى "ثورة 14 أكتوبر"، خصوصاً كلام الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي عن "دعوة الجميع إلى تحمّل مسؤولياتهم" يصاب بالاعتقاد. يكتشف المرء للأسف الشديد أن شيئاً لم يتغيّر في اليمن، لا في شماله ولا في جنوبه من حيث غياب التعاطي مع الواقع بدل العيش في الأوهام. نسي الرئيس الانتقالي الذي يمثل ما يسمى "الشرعية" أنه لا يستطيع الذهاب لا إلى عدن ولا إلى صنعاء ولا إلى مسقط رأسه في محافظة أبين الجنوبية حيث كان يعمل قبل الاستقلال مرافقاً شخصياً للضابط البريطاني المسؤول عن الاتصالات السياسية في المحافظة. أسوأ ما في الأمر غياب تلك القدرة على القيام بعملية مراجعة واقتناع بأن كارثة حلت باليمن الجنوبي منذ الاستقلال. هناك مشهد لا يجب عن البالي، هو ذلك الذي رواه الذين كانوا يعرفون السلطان قابوس، سلطان عمان الراحل. كان السلطان في مطلع ستينيات القرن الماضي يذهب إلى عدن كي ينتقل منها إلى بريطانيا حيث كان يتابع دراسته. كان يقول إن حلمه تحويل مسقط إلى مدينة تشبه عدن. أين مسقط الآن وأين عدن؟

ماذا فعل الاستقلال باليمن الجنوبي؟ الجواب فشل ليس بعده فشل. يرفض الذين حكموا الجنوب بعد الاستقلال الاعتراف بأن تاريخ البلد طوال ثلاثة وعشرين عاماً، أي

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني



من حقّ اليمنيين، خصوصاً أهل الجنوب، الاحتفال بالذكرى الـ57 لما يسمونه "ثورة 14 أكتوبر" 1963، تاريخ بدء التحرك الشعبي المسلح للتخلّص من الاستعمار البريطاني الذي استمر طويلاً. توجّ التحرك المسلح بنيل الجنوب استقلاله في الثلاثين من تشرين الثاني - نوفمبر 1967.

لا شك أن ما ساهم في بدء التحرك الذي شهده اليمن الجنوبي، انطلاقاً من جبال ردفان، كان ما حدث في الشمال اليمني قبل ذلك بسنة وشهر عندما أطاح ضباط في الجيش اليمني بالحكم الإمامي. بعد "ثورة 26 سبتمبر"، التي دعمها جمال عبدالناصر فور قيامها، هاج الجنوب وماج. حصل ذلك في وقت كانت بريطانيا بدأت تعدّ نفسها للانسحاب من كل المنطقة إثر اكتشافها في العام 1956، خصوصاً بعد فشل حملة السويس التي تلت تأميم مصر للقناة، أن إمبراطوريتها على شفا الإنهيار الكامل وأن وضع القوة الغملي الذي كانت تتمتع به إلى زوال.

كان السلطان قابوس في مطلع الستينات يذهب إلى عدن كي ينتقل منها إلى بريطانيا حيث كان يتابع دراسته، وكان يقول إن حلمه تحويل مسقط إلى مدينة تشبه عدن. أين مسقط الآن وأين عدن؟

لم تعد بريطانيا التي خسرت الهند في العام 1949 قادرة على المحافظة على مستعمراتها. من بخسر الهند لا بد أن يخسر ما هو مرتبط أساساً بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك ميناء عدن الذي فقد كل أهميته إثر حرب الأيام الستة في حزيران - يونيو 1967 وإغلاق قناة السويس. أدّى إغلاق القناة عملياً إلى شبه موت ميناء عدن

## الخدمات بدلا من البرامج السياسية في مصر

يقبل عليه المستفيدون فقط، ويتفاعل معه من يريدون لفت الأنظار إلى زاوية فرعية لا علاقة لها بالمشكلات الحقيقية، وحصراً في نطاق ترانشات ومزادات حول من يقدم مزايا أكثر للناخبين.

الكثير من المرشحين ينفقون أموالاً طائلة على الانتخابات لدخول مجلس النواب وهم يعلمون أن حصيلته السياسية ضعيفة، لكنهم يخوضون السباق لأجل العضوية وروافدها حيث تحقق لهم مكاسب مادية ومعنوية كبيرة، تجعلهم لا يترددون في دفع ثمن باهظ وتحمل إهانات أخلاقية.

يمكن التعرف على أهمية عضوية البرلمان من قيام رجل الأعمال الذي تعهد بدفع غرامات مخالفات البناء بحملة إعلانية في معظم وسائل الإعلام، للدرجة التي تنصهر صورته ست مرات في الصفحة الرئيسية لأهم وأكبر المواقع الإلكترونية في مصر. لم يلتفت المرشح الموقر إلى أن الإسراف في الدعاية يحمل تناقضاً في حملته الانتخابية، ففي الوقت الذي أراد فيه أن يقدم نفسه كتصوير للفقر والبسطاء وداعم لجهود الحكومة، يظهر الرجل مسرفاً ومبذراً، بما يثير الشكوك حول أهدافه من عضوية البرلمان، كان المسألة تحولت عنده إلى رهان للفوز بأي وسيلة ممكنة.

تستمتع الحكومة المصرية بهذه النوعية من الألعاب، طالما أنها خاوية من البرامج السياسية، وتحرص على عدم التدخل إيجاباً أو سلباً فيها، وتترك المنافسة لقرارات مرشحين يتبادلون العطاء والسخاء، ويتحول الأمر إلى سباق بعيد عن دور البرلمان. تتكرر الظاهرة في دوائر كثيرة على مستوى الدولة، وانتقلت الانتخابات من طقس سياسي حرارته مرتفعة إلى كرفال اجتماعي بارد،

المنافسة بقوة بهذا العدد القليل من الأصوات، ومع أن الحيلة تعود بالفائدة على شريحة من المواطنين، غير أنها قد تغضب شريحة أخرى من غير المستفيدين بها.

ينفق الكثير من المرشحين في مصر أموالاً طائلة على الانتخابات لدخول مجلس النواب، وهم يعلمون أن حصيلته السياسية ضعيفة أو معدومة، لكنهم يخوضون السباق لأجل العضوية وروافدها المتعددة، حيث تحقق لهم مكاسب مادية ومعنوية كبيرة، تجعلهم لا يترددون في دفع ثمن باهظ وتحمل إهانات أخلاقية.

يمكن التعرف على أهمية عضوية البرلمان من قيام رجل الأعمال الذي تعهد بدفع غرامات مخالفات البناء بحملة إعلانية في معظم وسائل الإعلام، للدرجة التي تنصهر صورته ست مرات في الصفحة الرئيسية لأهم وأكبر المواقع الإلكترونية في مصر. لم يلتفت المرشح الموقر إلى أن الإسراف في الدعاية يحمل تناقضاً في حملته الانتخابية، ففي الوقت الذي أراد فيه أن يقدم نفسه كتصوير للفقر والبسطاء وداعم لجهود الحكومة، يظهر الرجل مسرفاً ومبذراً، بما يثير الشكوك حول أهدافه من عضوية البرلمان، كان المسألة تحولت عنده إلى رهان للفوز بأي وسيلة ممكنة. تستمتع الحكومة المصرية بهذه النوعية من الألعاب، طالما أنها خاوية من البرامج السياسية، وتحرص على عدم التدخل إيجاباً أو سلباً فيها، وتترك المنافسة لقرارات مرشحين يتبادلون العطاء والسخاء، ويتحول الأمر إلى سباق بعيد عن دور البرلمان. تتكرر الظاهرة في دوائر كثيرة على مستوى الدولة، وانتقلت الانتخابات من طقس سياسي حرارته مرتفعة إلى كرفال اجتماعي بارد،

أجرى الرجل حاسبة بسيطة، معناها إذا كان كل فرد يعول أسرة مكونة من أربعة أو خمسة أفراد لهم حق الاقتراع، فقد ضمن بذلك نحو عشرين ألف صوت انتخابي، يضاف إليهم عدد آخر من الأقارب والأصدقاء والجيران الذين يمكن أن يستحسنوا الخطوة، بالتالي ترتفع حصّالته التصويتية.

في ظل العزوف المتوقع يستطيع الرجل التنوُّ بنجاحه مبكراً أو

السلب في قدرة الناخبين على التأثر في قرارات الحكومة. ولأن عدداً كبيراً من أعضاء هذا الحزب الرمزي من الطبقة الفقيرة، من المهم استقطابهم بوسائل خدمية أو مادية، أو الاثنين معاً. وقد دخل أحد المرشحين، وهو رجل أعمال كبير، على خط أزمة التصالح المادي في مخالفات البناء بحيلة ذكية، حيث أعلن عزمه دفع الغرامة المالية عن خمسة آلاف شخص في دائرته.



من المواطنين وربما التذلل لهم لإقناعهم بشتى الطرق بالتصويت لصالحهم، ولا تجد لهؤلاء موقفاً أو رأياً في قضية داخلية أو خارجية، ويتعاملون مع العملية برمتها على أنها منافع متبادلة بين المرشحين والناخبين. على المرشح أن يعلن عما يستطيع تقديمه بشكل مباشر قبيل الانتخابات، من مساعدات مادية وعينية لأهالي دائرته، ويبدأ كل مرشح في الإعلان عن العطاءات التي يراها مناسبة، وهو يعلم أن قطاعاً كبيراً من الناخبين يحددون مواقفهم بناء على ما عرضه كل مرشح من مزايا مباشرة، ولا يعاؤون غالباً بالمرشح صاحب الرؤى السياسية. حوّلت الأزمات الاقتصادية اتجاهات الطبقة المتوسطة، وكانت تلعب دوراً مؤثراً في عملية التغيير والحراك في المشهد العام، من الاهتمام بالبرامج السياسية إلى البرامج الخدمية. وتلاقت مع رغبة الحكومة التي سئمت الأحزاب النشطة وضجيجها، ولا تجد فيها سوى مصدر للصراع السياسي لا لزوم له الآن.

انتبه المرشحون الطامعون في دخول مجلس النواب إلى أهمية الحصول على حصانته البرلمانية، والدور الحيوي الذي تمثله هذه المعادلة، واخترصوا المسافات، وبدأوا في عرض برامجهم الخدمية لدغدغة بطون الناخبين، وهم يعلمون أن نسبة التصويت في الانتخابات المقبلة لن تكون أفضل من سابقتها في مجلس الشيوخ، والتي بلغت حوالي 14 في المئة، وهي نسبة متدنية بالنسبة إلى عدد السكان.

كي تزيد هذه النسبة من الضروري أن تكون هناك حوافز وإغراءات لجذب حزب الكتبة، ويتشكل من المصريين العازفين عن الذهاب إلى التصويت لعدم قناعتهم بجداولها السياسية، ورايهم

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري



يلمس من يتجول في شوارع مصر حالياً أو يلقى نظرة على بعض وسائل الإعلام، العديد من الملامح الدالة على وجود انتخابات لمجلس النواب، التي تنطلق في 21 أكتوبر الجاري، ويستشعر كأن هناك سباقاً محموماً بين المتنافسين، عكس الشائع بأن انتخابات الغرفة الأولى للبرلمان ستكون منزوعة الدسم كما كانت انتخابات الغرفة الثانية، مجلس الشيوخ، منذ حوالي شهرين.

تبدو السخونة المفتعلة واضحة بين المرشحين على المقاعد الفردية، وعددهم 284، لأن القوائم ولها نفس عدد المقاعد تكاد تكون محسومة للحزب الذي يقوده حزب مستقبل وطن. هي سخونة خالية من البرامج السياسية وتعتمد على مدى ما يقدمه المرشح من خدمات ومساعدات مادية لأبناء دائرته الانتخابية.

تعدّ الخدمات والمساعدات، أو بمعنى أدق الرشاوى، جزءاً رئيسياً في الانتخابات المصرية على مستوى البرلمان أو النقابات المهنية، أو غيرها، وتحدد إلى حد بعيد حظوظ المرشحين بافتراس أن التصويت سيكون سليماً ونزيهاً.

زاد هذا الاتجاه في الآونة الأخيرة مع صعوبة الحياة العيشية، وهو ما تستحسنه الحكومة كثيراً، حيث يسهم في تخفيف الأعباء الاجتماعية عن كاهلها ولو بشكل مؤقت، خلال فترة الانتخابات التي تمتد لنحو شهرين من الاستعدادات المختلفة.

يشهد عدد كبير من نواب الخدمات، كما يشهدون في الأدبيات السياسية، في موسم الانتخابات، ويحاولون التقرب